التداول السلمي للسلطة

ازمة تشكيل الحكومة متواصلة..

التصنيفات العالمية تعتبر الدول العربية من أكثر الدول التي تمارس الاستبداد بشكل مباشر وتعاني مشكلات شائكة بالنسبة للحفاظ على حقوق الإنسان وهذا ما يثبته تاريخ هذه الدول وتضيء كتابات ابن خلدون بعض أسباب وجذور الاستبداد في الدولة العربية، الأول تداول السلطة بالقوة والثاني دينية الدولة، فقد استغل الحكام وظيفتهم الدينية في إضفاء قداسة على دورهم كخلفاء وأنهم يحكمون باسم الله، هذا بالإضافة إلى وجود عوامل اقتصادية- اجتماعية وثقافية- فكرية وتاريخية أثرت في وجود الاستبداد في المنطقة العربية، يضاف إلى ذلك البيئة الطبيعية وطريقة استجابة البشر لهذه البيئة فيما يتعلق بالبحث عن طريقة لإدارة شؤون الناس الموجودين في هذه البقعة الجغرافية والذين قسموا بين المجتمعات البدوية المترحلة التي احتاجت القبيلة وشيخ القبيلة وهو الرجل القوي الذي يحميها من غزوات القبائل المجاورة مقابل الولاء المطلق له. والمجتمعات الزراعية احتاجت إلى دولة مركزية قوية تنظم الرعي والزراعة والضرائب والبناء.

إيمان محسن جاسم

إننا لسنا بصدد انتقاد تلك الفترة، بقدر ما نحاول أن نحلل ونناقش هيكلية الدولة أثناءها، ويمكن ملاحظة أن تاريخ الدولة العربية- الإسلامية منذ انقضاء عصر الخلفاء الراشدين، الذي اعتمد(نظام الشورى) وكان يمكن اعتماده كنظام شبه عادل وبمعنى مجازي شبه ديمقراطي يقوم على استشارة الشعب أو نوابه..

ليتحول الحكم منذ نهاية نظام الشورى إلى استمرارية غير منقطعة للاستبداد والحكم المطلق.. فقد ظل الحكم الفردي المستبد سائداً في الدولة العربية منذ القرن الهجري الأول وحتى سقوط الخلافة في العقد الثاني من القرن العشرين بحكم إن البعض يفترض الدولة العثمانية استمراراً للخلافة ، والسبب لأن العرب والمسلمين لم يتوصلوا إلى آلية للتداول السلمي للسلطة..

فعلى مستوى التطور الاجتماعي- الاقتصادي لم يحدث تطور في التجارة البعيدة في البحار عدا القوافل الصحراوية أساساً.

وقد كان العرب مجاهدين حتى حين كانوا يملكون الأساطيل وليسوا تجاراً محترفين مثل الفينيقيين أو الإسبان أو الهولنديين، أو المدن الإيطالية مثل البندقية وغيرها.

لذلك لم يدخلوا بسهولة في مراحل الحرف ثم الصناعة ما أدى إلى نمو الطَبقة البرجوازية التي أحدثت كل التغييرات الإنسانية العظمى- في عصر صعودها- مثل القضاء على الإقطاع ثم الإصلاح الديني والثورات الدستورية والسياسية وأهمها الثورة الفرنسية ١٧٨٩، إن عدم حصول هذه التطورات داخل المجتمعات العربية وبقاءها راكدة لم يؤد إلى ظهور ثورات وتغيير لقيم الحكم فيها، وبعد هذا أتى تحولها إلى دول أغلبها مستعمر ولفترات زمنية طويلة ومنها ما زال مستعمرا حتى الآن ليكون الاستعمار سبباً رئيسياً في استدامة الاستبداد.

أما على المستوى الفكري، فالاستبداد نتيجة لغياب فكر سياسي عربي يهتم بالحكم والسلطة السياسية والنظم السياسية وقد يعود ذلك إلى احتلال الفقه مكانة أولى في التفكير وبعد الإسلام. كما حاول الإسلام أن يقدم نظاماً شاملاً لمكارم الأخلاق لذلك اهتم بجوانب أخلاقية في الحكم أكثر من النواحي السياسية، فقد اعتمد على ضمير الحاكم دون ضمانات للمحاسبة أو حق العزل.

وقد تكون من الإشكاليات الكبيرة التي واجهت الفكر السياسي العربي الإسلامي إعطاء قيمة عليا لوحدة الأمة على حساب أي تعدد أو تنوع خشية الفتنة. لذلك كانت أية معارضة تعتبر خروجاً عن الأمة.

وكان من الطبيعي أن تكون الطاعة للحاكم حتى ولو كان جائراً- هي مطلب لبقاء الدين والحفاظ على وحدة الأمة. وهناك بحث مستمر عن الإجماع ما يعطي الحق في قمع الاختلاف والمعارضة- وبسبب خشية الفتنة ووجوب الطاعة لم يعرف المسلمون فكرة المشاركة الشعبية في السلطة وفي وضع القوانين.

ورفض أغلب المسلمين مبدأ السيادة الشعبية في التشريع. كل التاريخ السابق ساعد في ظهور فكرة الحكم الفردي المطلق الذي لا يعتمد على شعب ومواطنين، والمواطن هو الشخص الحر الوحيد بالمعنى السياسي للكلمة.

عرفت بعض الأقطار العربية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الفائت مجالس نيابية ودساتير كان من الممكن أن تمثل نهاية للاستبداد وبذرة للديمقراطية. ولكن التجربة فشلت سريعاً بسبب غياب الوعي والقوى السياسية الحديثة القادرة على إنجاح التجربة. ويقول المحللون لتلك الفترة أن القيادات الوطنية التي تمثلت في تلك المؤسسات لم يحترموها ويراعوا حريتها، فكشفوا عن سيطرة الميول التسلطية والاستبدادية على تفكيرهم وممارستهم.

فقد كانت الأحزاب هزيلة تنظيمياً وفقيرة فكرياً. ولم تستطع القوى التقليدية تحقيق تغييرات سياسية واجتماعية حقيقية وعميقة. ليكون الجيش هو الحزب الأكثر حداثة وانضباطاً.وصار بمثابة مؤسسة سياسية غير معلنة.

يضاف إليه بعض الأحزاب السياسية العقائدية ذات الصلات الوثيقة بعناصر عسكرية وهو ما أعطى المبرر للانقلابات العسكرية وأفسح السياسيون المجال للعسكر الذين هيمنوا على أغلب البلدان العربية خلال نصف القرن المنصرم. وكانت بدايات أي نظام عسكري في بيانه الأول إلغاء الأحزاب والنقابات ومنع الصحف وإصدار قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

وتمت عملية تحديث الاستبداد بوسائل قمعية مادية ورمزية جديدة: أجهزة الأمن وأيديولوجية شمولية والتحول إلى أن تقود إلى عبادة الفرد.. وأغلب النظم العسكرية والشمولية استمرت ليس بسبب قوتها الذاتية ولكن بسبب ضعف الآخر- المعارضة أو القوى السياسية البديلة... والتي ساهمت هذه النظم في إضعافه إلى حد كبير.

من هنا تكون بداية التخلص من الاستبداد الجديد قيام أحزاب سياسية جديدة (أو إصلاح الحالية) وحركات اجتماعية قوية لديها برنامج واضح ورؤية سياسية صحيحة وقدرة على النزول إلى القواعد وجذور المجتمع. ويعتبر الحكم الدستوري، الإطار اللازم الذي ينشأ في ظله أي حكم ديمقراطي. فلا يكفي أن يكون المجتمع ديمقراطيا وإنما عليه أيضا أن يكون دستوريا.

فالديمقراطية تسعى لضمان قيام الحكومات على أساس رضى المحكومين وأن تكون قابلة للمحاسبة أمام الشعب. وأن تكون الديمقراطيات دستورية، يعني أنها يجب أن تملك وتوفر الوسائل التي تضمن فرض تطبيق المعايير الدستورية حتى عندما يعني ذلك إنكار رأي الأغلبية. كما يجب أن تكون الديمقراطيات ملتزمة باحترام الحقوق والحريات الفردية. وهذا يعني بناء وتعزيز مسؤولية المواطنين وتدعيم المجتمع المدني ليقوم بعمله بشكل فعال من حيث بناء المواطنة وحقوق الإنسان.

وقد يكون أهم ما في الأمر بناء مواطنين متساوين أمام القانون. ومن شروط التخلص من الاستبداد، قيام حركات سياسية حديثة ومجتمع مدني حيوي محدد الأهداف يعمل على نشر الثقافة الديمقراطية التي تتضمن احترام حق الآخر في الاختلاف. ومن المهم تخلص الأحزاب والمجتمع المدني من أمراضهم التي أتت كنتيجة حتمية لوجودهم في هذه الدولة أو تلك مثل النخبوية أو القولبة أو الانغلاق، وهذا يشكل إحدى مقدمات التخلص من الاستبداد لأن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق هذه الأحزاب والقوى في تقديم البرامج والأيديولوجيات الصحيحة والمقنعة والعملية للجماهير التي تعطلت طويلاً عن الفعل والمشاركة بسبب الخوف والقمع والحكم بالوكالة وفترة اللاتسييس الطويلة والاستقالة الجبرية من العمل السياسي الديمقراطي.

جنوب أفريقيا والتجربة العراقية

سناء حسين الداوودي

في كل المجتمعات التي تغادر نظاماً سياسياً إلى آخر، فتنتقل من نظام استبدادي دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، لابد من أن تمر بمرحلة انتقالية.
هذه المرحلة يتم فيها انتقال المجتمع من حكم قمعي إلى حكم ديمقراطي او من حالة حرب أهلية إلى حالة سلم او من احتلال إلى مرحلة الخلاص من الاحتلال.
هذه المرحلة لها متطلباتها ومستلزماتها للتخلص من ارث الماضي والانتقال للحاضر والمستقبل. فالمرحلة الانتقالية في حياة اي مجتمع تعني ان هناك عملية تغيير كبيرة حدثت على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي

والتجارب الديمقراطية كثيرة في العالم تختلف باختلاف المجتمعات وثقافاتها ودرجة تطورها لتقبل هذه الديمقراطية التي لا تعني فقط الذهاب لصناديق الاقتراع وممارسة الانتخابات، فالشعوب تتطلع من خلال تطبيقها لحل قضاياها المهمة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في التغيير الايجابي في حياة الشعوب في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

فالديمقراطية لها دور كبير في خلق بيئة صالحة يتم فيها تحفيز قدرات المجتمع للتفاعل مع القضايا المحلية والإقليمية، وعلى الشعوب اختيار النموذج الذي يصلح لها ويتفق وتراثها السياسي والثقافي ودرجة تطورها المؤسسي السياسي.

ويمكن للشعوب المتطلعة للحرية كالشعب العراقي الاستفادة من التجارب الأخرى في العالم من خلال الإطلاع على نماذج منها ودراستها ومحاولة تطبيق البعض من المبادئ في الجوانب التي تتطابق مع تجربتنا الديمقراطية في العراق.

فتجربة جنوب أفريقيا من دون شك استطاعت تقديم ذلك النموذج فهي تملك دستوراً ديمقراطياً متميزاً وهو ليس مجرد نصوص كتبتها أيد حكومية بل شاركت في كتابته القواعد الشعبية واستمر الجدل والنقاش حول بنوده أكثر من أربع سنوات فاستغرق إنجاز الدستور بصيغته النهائية من سنة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦، وتخللت تلك الفترة انفجارا لأعمال عنف هددت العملية الدستورية في المرحلة الأساسية بين سنة ١٩٩٠ -١٩٩٤ وأجريت المفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالعملية الدستورية خلال دورات واجتماعات خاصة وعامة بين الخصوم السابقين وشملت تلك الحوارات على التفاوض بشأن المفاوضات الدستورية كما شهدت سنة ١٩٩٣ اتفاقيات حول الإجراءات وشملت في خاتمة المطاف اتفاقاً حول دستور انتقالي يتضمن مبادئ وإجراءات ملزمة بالنسبة لعملية وضع الدستور النهائية والتي اعتمدت على مشاركة المواطنين فيها. وهذا الملف يشبه كثيرا ما حدث في التجربة العراقية في مرحلة كتابة الدستور والاهتمام الكبير في كتابته من خلال تشكيل اللجان من جميع المكونات وإعطائها الوقت الكافي لكتابة دستور عراقي جديد خضع لاستفتاء الشعب وموافقته.

ولقد تعرضت التجربة العراقية كما تعرضت تجربة جنوب أفريقيا لمرحلة من العنف كان يهدف إلى إفشال التجربة الديمقراطية من خلال التشجيع على العنف الطائفي في العراق وإثارة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، ومع اختلاف الأجندات إلا إن الهدف كان واحداً وهو النيل من التجربة الديمقراطية من قبل أطراف لا تريد لها النجاح لأسباب تختلف باختلاف التجربة .ومن المعالجات التي لجأ إليها الطرفان في هذا الملف هو اللجوء إلى المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة وهو تشابه آخر في التجربتين.

ومما يشار إليه من التشابه بينهما وهو حالة اليأس التي وصلت إليها أحزاب المعارضة في البلدين قبل القضاء على الحكم الدكتاتوري في تلك البلدان حيث تعرضت الأحزاب المعارضة في العراق إلى اشد أنواع الإقصاء والتهميش والتعرض للسجن أو الإعدام والقتل والاضطرار لمغادرة البلاد والعمل من الخارج لعقود طويلة .

وكذلك شهدت الساحة في جنوب إفريقيا نضالاً مستمراً وصل إلى زج الزعيم نيلسون مانديلا إلى غياهب السجون ولم يكن يحلم انه سيخرج يوما ليحقق حلمه في تخليص البلاد من سياسة الفصل العنصري.

ولكن حدث وصار مانديلا أول رئيس منتخب عقب نهاية الفصل العنصري، كما إن جنوب أفريقيا قدمت نموذجاً عندما اقر المؤتمر الوطني بخطأ سياسة الفصل العنصري وعرف إنها قد استنفدت أغراضها وانه لابد من الوصول لتسوية سياسية.

وعلى ضوء ذلك قامت شراكة سياسية حقيقية بين البيض والأفارقة.

ويقدم نموذج جنوب أفريقيا نماذج على أكثر من مستوى، فعلى مستوى الحكم المحلي الذي يتمتع بسلطات حقيقية، فالمعارضة استطاعت أن تفوز بمقاعد مجلس مدينة بريتوريا. وهذه الملاحظة مهمة لكي ندرك أهمية دور المعارضة في التجارب الأخرى في العالم.

ومن الجدير بالذكر إن التجربة في جنوب أفريقيا عملت على تطوير أداء الأحزاب السياسية إذ لا توجد ديمقراطية دون وجود أحزاب يتاح لها إمكانية العمل بحرية وان تكون في داخلها ديمقراطية وتملك القدرة على التعبير عن رغبات الناس. وهذا ما نحتاجه في تجربتنا العراقية التي ما زالت بلا قانون أحزاب ينظم عملها ويؤطر نشاطاتها حسب الدستور والقوانين الخاصة بها.

وأخيرا علينا أن نستفيد من تجربة جنوب افريقيا في إنها تجاوزت جراحاتها وانتقلت إلى مرحلة جديدة عبر إشاعة لغة التسامح ومفاهيم نسيان الماضي والبدء من جديد ونشر مبادئ وقيم المواطنة الحقيقية عبر إعلام مهني حر ومن خلال تعاون منظمات المجتمع المدني التي لابد لها من دور فاعل في نجاح أي تجربة يراد من خلالها بناء مجتمع مدني يعيش في ظل تجربة ديمقراطية ناجحة.

نيلسون مانديلا